أزمة اللاجئين بين التغير المناخي والنزاع السياسي

"اللاجئون السودانيون في مصر نموذجاً"

أ.م.د/ حنان محمد حافظ (*)

ملخص الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة التعرف على تصورات اللاجئين السودانيون للدور الذي لعبته التغيرات المناخية والنزاعات السياسية، والعلاقة بينهما في أزمة السودان، وما ترتب عن هذه الأزمة من تداعيات متمثلة في إشكالية لجوئهم إلى مصر. وقد تم تحديد هذا الهدف في ضوء نظرية مجتمع المخاطر، والاتجاهات النظرية المتعلقة بالعلاقة الجدلية بين تغير المناخ، والصراع، واللجوء، وما أثير حول مفهوم اللاجئ البيئي، فضلاً عن أبعاد اندماج اللاجئين في الدول المضيفة. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بالاستعانة بدليل المقابلة المتعمقة، وبلغ عدد الحالات من اللاجئين السودانيون في محافظة الجيزة (٤٨) حالة، وتم الاستناد إلى أسلوب التحليل الكيفي. وقد أوضحت أهم نتائج الدراسة رؤية هؤلاء اللاجئين بأن العلاقة بين تغير المناخ والنزاعات السياسية علاقة غير مباشرة، حيث أدى تغير المناخ إلى مضاعفة أسباب النزاع السياسي، لكن لم يكن سبباً مباشراً لها. كما يحظى اللاجئين السودانيون (حالات الدراسة) بقدر كبير من الاندماج الاجتماعي في المجتمع المصري، ولا يعني ذلك أنهم لم يواجهوا أزمات، خاصة الأزمات الاقتصادية التي تأتي في المقام الأول، كارتفاع إيجارات السكن، عدم توفر دخل ثابت، ارتفاع المصروفات الدراسية. ويستند هؤلاء اللاجئين إلى عدة آليات لمواجهة هذه الأزمات، في مقدمتها الجهات المعنية بحمايتهم في الدول المضيفة، كالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، والسفارة السودانية بالقاهرة، فضلاً عن مساندة السودانيون أنفسهم

(*) أستاذ علم الاجتماع المساعد، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

أزمة اللاجئين بين التغير المناخي والنزاع السياسي: اللاجئين السودانيون في مصر نموذجًا

لبعضهم، ومساندة المصريين لهم. كما أوضح اللاجئين السودانيون (حالات الدراسة) أن عودتهم إلى بلدهم، مرهونة بانتهاء النزاعات السياسية، واستعادة الاستقرار السياسي، الذي يُعد حجر أساس للمشروعات التنموية المنشودة.

الكلمات الدالة:

اللاجئون، تغير المناخ، النزاع السياسي، الأزمة السودانية، الاندماج الاجتماعي

The Refugees Crisis between Climate Change and Political Conflict: Sudanese Refugees in Egypt as A Model

Dr. Hanan Mohammed Hafez

Abstract:

This study aims to explore Sudanese refugees' perceptions of the role that climate change and political conflicts play, along with the relationship between the two factors in the Sudan crisis, It also examines the subsequent repercussions of this crisis, including the challenges that Sudanese refugees face after seeking asylum in Egypt. This goal is approached within the framework of risk society theory, and theoretical perspectives concerning the complex interconnection between climate change, conflict, and displacement. Additionally, the study addresses the concept of the environmental refugees, and aspects of refugee integration in host countries. The study utilizes a descriptive analytical approach, supported by in-depth interview guides. A sample of (48) cases refugees in Giza Governorate was selected for qualitative analysis. Key findings reveal that these refugees perceive an indirect link between climate change and political conflict, where climate change exacerbated the factors contributing to political unrest but was not a direct cause, Sudanese refugees in the study demonstrate a high level of social integration within Egyptian society, however, they still face - significant challenges, primarily economic difficulties, such as high housing rents, lack of stable income, and rising educational costs.

To address these challenges, the refugees (case studies) rely on various support mechanism, primarily organizations concerned with their protection in host countries, such as the United Nations High Commissioner for refugees (UNHCR) and the Sudanese embassy in Cairo. Additionally, Sudanese refugees receive support from fellow Sudanese and Egyptians. They also indicated that their return to Sudan is contingent upon the end of political conflicts and the restoration of political stability, which is essential for the desired restoration return developmental projects.

Keywords:

Refugees, Climate Change, Political Conflict, Sudan Crisis, Social Integration.

مقدمة:

تحظى قضية تغير المناخ باهتمام عالمي؛ نظرًا لما يرتبط بها من تداعيات تهدد بقاء الجنس البشري على سطح الكرة الأرضية، أي إن هذا التغير يضع البشر في تحدٍ مع الطبيعة، وذلك لما يحدثه من تدمير وخراب هائل، كما أنه لا يمكن أن ينحى دور الإنسان جانبًا من مسئولية إحداث هذا التدمير والخراب، حيث مع بداية الثورة الصناعية بدأ الإنتاج الزراعي والصناعي بالتزايد، الذي اقترن بزيادة استخدام الوقود الأحفوري (النفط، والغاز، والفحم الحجري)، ومن ثم ازدياد انبعاث الغازات الحابسة للحرارة، التي أسهمت في رفع درجة حرارة الأرض، مُعلنة بداية الخطر الذي يهدد حياة الإنسان والكائنات الحية الأخرى، من خلال ذلك الارتفاع لدرجة حرارة الأرض، وميل المناخ إلى التغيير. (إسماعيل، ٢٠٢٢: ٥٥).

ومن ثم؛ هناك تساؤل يطرح نفسه، وهو عما إذا كان هذا التأثير لتغير المناخ قد ألقى بظلاله على أنحاء الكرة الأرضية كافة، بدرجة الخطورة نفسها، أم لا؟ يمكن القول: إنه على الرغم من عالمية هذا التأثير، فإنه مما لا شك فيه أن الأكثر معاناة هو من ليس لديه القدرة، والإمكانات على التأقلم، ومواجهة تغير المناخ وتداعياته. وهو ما أكدته عدة دراسات، كدراسة بشار محمد عويد المعنونة بـ "التغيرات المناخية وأثرها على بعض المشكلات السياسية الدولية"، والتي افترضت أن بعض الدول في الشمال لا تكثر بالتغيرات المناخية، أو الاحتباس الحراري؛ لأن أغلب الدول تقع في العروض العليا، ويخلق تغير المناخ الظروف التي تساعد على زيادة الصراعات السياسية الإثنية والقبلية على الموارد، وعلى الأراضي في العروض الحارة أكثر من المناطق الباردة. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة غير مباشرة بين التغيرات التي تحدث للمناخ العالمي، والمشكلات السياسية والنزاعات القبلية في بحيرة تشاد. (عويد، ٢٠٢٢)

وقد سبق أن اعترف الأمين العام للأمم المتحدة أيضًا أن تغير المناخ يعد

أزمة اللاجئين بين التغير المناخي والنزاع السياسي: اللاجئين السودانيون في مصر نموذجًا

عاملاً مضاعفًا للتهديدات، حيث لا يتسبب بشكل مباشر، أو حتميًا في صراعات عنيفة، ولكن تفاعله مع العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الأخرى يمكن أن يؤدي إلى تفاقم دوافع الصراع، وهشاشة الدولة، مما ينعكس على الاستقرار والأمن. (Zingg, 2021: 2)

ومن هنا تكشف القارة الإفريقية ومعاناتها، عن مخاطر تغير المناخ، وتفاعله مع النزاعات السياسية، والمسلحة أحيانًا. فإذا كانت هي الأقل تطورًا من الناحية الصناعية، إلا أنها تواجه مخاطر عدة نتيجة التنافس على الموارد الطبيعية بين الدول، فضلًا عن التوترات الاجتماعية داخل الدولة الواحدة؛ نظرًا لتدهور الأوضاع المعيشية التي نتجت عن ذلك التغير، حيث تكبدت تكاليف اجتماعية تمثلت في ارتفاع معدلات الفقر، وما خلفته الكوارث الطبيعية من خسائر للمحاصيل، وانعدام الأمن الغذائي. ثم إن الزيادة في درجات الحرارة، والتغيرات في أنماط الأمطار، قد أثرت على صحة السكان في جميع أنحاء القارة. (عبد الحكيم، ٢٠٢٣: ١٩-٢٧)

بناءً على ما سبق، فقد أشارت الإحصائيات إلى أن قارة إفريقيا هي الأكثر تأثرًا بتغير المناخ، والذي ترتب عليه تغيير نمط حياة السكان، وغالبًا ما يجبرهم على مغادرة مناطق إقامتهم، والانتقال إلى مناطق أخرى، سواء داخل البلاد نفسها، أو عبر الحدود الدولية نحو بلدان أخرى. (الزهيري: ٢٠٢٤: ١٥)

يمكن القول: إن أهمية هذه الدراسة تكمن في محاولة بلورة رؤية نظرية تعكس ماهية التفاعل بين تغير المناخ، والنزاعات السياسية في القارة الإفريقية، وما ترتب عليه من تداعيات، كالهجرة القسرية، وإشكالية اندماج اللاجئين في الدولة المضيفة، فضلًا عن السعي لتوظيف تلك الرؤية في تفسير أبعاد هذا التفاعل وتداعياته من وجهة نظر حالات من هؤلاء اللاجئين أنفسهم، وذلك من خلال أقسام هذه الدراسة التي سوف تبدأ ببلورة الإشكالية، ثم عرض أهدافها وتساؤلاتها الأساسية. كما سيتم تناول التوجه النظري للدراسة، وعرض

الدراسات السابقة، ثم الولوج إلى الإجراءات المنهجية. وسيتم التعرف على ما توصلت إليه الدراسة الميدانية من نتائج. وأخيرًا خاتمة بأهم استخلاصات هذه الدراسة.

أولاً- مشكلة الدراسة:

حظيت العلاقة التفاعلية بين تغير المناخ والنزاعات السياسية باهتمام العديد من الباحثين الذين انقسمت آراؤهم في هذه العلاقة إلى عدة اتجاهات؛ فهناك اتجاه يرى أن بينهما علاقة طردية، أي كلما تزايدت حدة التغيرات المناخية، اشتعلت الصراعات المسلحة. أما الاتجاه الثاني فذهب إلى أنه إذا كانت التغيرات المناخية ليست سببًا مباشرًا للصراعات والأزمات السياسية، إلا أنها تؤدي دورًا بارزًا في زيادة حدة هذه الصراعات، من منطلق أنها تؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية، ومن ناحية أخرى، قد تكون تلك الصراعات السياسية سببًا في إحداث التغيرات المناخية التي ينجم عنها الكوارث الطبيعية. أما الاتجاه الثالث فيرى أن العلاقة بينهما عكسية، حيث إن تزايد آثار التغيرات المناخية ينجم عنه تعاون بين مختلف الجماعات والدول. (محمد، ١٧٥: ٢٠٠٠)

ويمكن القول بأنه إذا كانت القارة الإفريقية هي من أكثر بقاع الأرض تضررًا بالتغير المناخي، فإن دولة السودان تأتي في مقدمة دول هذه القارة، باعتبارها الأكثر معاناة من هذا التغير، وآثاره، وتعد النموذج الأمثل الذي تجسدت فيه العلاقة الجدلية بين تغير المناخ والنزاع السياسي، أو ما أطلق عليه البعض بالنزاع المناخي. فقد خبرت دولة السودان أوضاعًا بيئية متدهورة، أسهم في وجودها كل من التدخل البشري، والطبيعة.

فالبينة الطبيعية للسودان تتميز بأنها انتقالية ما بين مناخ صحراوي في الشمال، وشبه استوائي في الجنوب، فضلًا عن محدودية مواردها المتاحة، وهو ما شكل الإطار العام لمجموعة من الكوارث الطبيعية التي تحدث فيها مثل: الجفاف، والتصحر، والفيضانات، والكوارث البيولوجية، والأمراض والأوبئة

أزمة اللاجئين بين التغير المناخي والنزاع السياسي: اللاجئون السودانيون في مصر نموذجًا

التي تصيب الإنسان والحيوان والنبات، وهي كوارث تنبع عن المياه في ندرتها "الجفاف" وفي حال كثرتها "الفيضانات"، وهي كوارث مركبة تتعلق بعناصر البيئة المختلفة التي تؤثر وتتأثر ببعضها البعض. (محمد، ٢٠٠٠)

فقد حدثت حالات جفاف في السودان، في العقد الأول من القرن العشرين، والأربعينيات، والسبعينيات، والثمانينيات من القرن العشرين، كما تواترت حالات الجفاف المتكررة منذ عام ١٩٨٧، التي لم يسبق لها مثيل، وكذلك بالنسبة للفيضانات، حيث سجل السودان فيضانيين شديدين خلال المئة عام من ١٨٧٨م إلى ١٩٧٧م (CGIAR Focus Climate Security, 2023). وحديثًا، تأثرت السودان في عام ٢٠٢٠م بفيضانات مدمرة على امتداد حوض النيل مصحوبة بأمطار غزيرة، وقد كان حجم ومدى الفيضان الموسمي في ذلك العام هو الأسوأ خلال ثلاثة عقود. (United Nations, Sudan, 2021: 2)

وقد تفاعلت هذه الأوضاع البيئية مع النزاعات السياسية في السودان إلى حدٍ بعيد، فمع قلة الموارد المتاحة في السودان في الأساس، فإن التقلبات المناخية قد أسفرت عن انخفاض الإنتاج الزراعي في السودان، وتعد الزراعة مصدرًا بالغ الأهمية فيها، وهو ما أدى إلى انعدام الأمن الغذائي، وبذلك أشعل فتيل العنف والنزاعات. وقد أسفر تدهور الأراضي الزراعية إلى الضغط على الأنظمة المعيشية – كما حدث في إقليم دارفور – وزيادة التنافس على الأراضي، والمراعي، والمياه، مع عدم كفاية إدارة الوصول إلى الموارد، وتصاعد الصراع بين الجماعات المتنافسة، مما أسفر عن تقويض الحكم المحلي، وتدهور البيئة، ولجوء المزارعين والرعاة المتأثرين بتلك الأوضاع لاستراتيجيات غير قادرة على التكيف مثل: الرعي الجائر، والزراعة المتنقلة، وإزالة الغابات، مما يؤدي إلى الاستغلال غير المستدام للموارد الطبيعية، ويزيد من تدهور البيئة، ويدفعهم إلى اللجوء إلى العنف والجريمة، بل والانضمام إلى الميليشيات، وهو ما يزيد من انعدام الأمن والاستقرار. (CGIAR Focus Climate Security, 2023)

ويمكن الوقوف هنا عند بعض النماذج من أحداث العنف التي شهدتها السودان:

- الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب بين عامي ١٩٥٦-١٩٧٢م، والتي خلفت تقريبًا ١,٥ مليون قتيل، وأدت إلى استقلال جنوب السودان عام ٢٠١١.

- اندلاع الصراع في إقليم دارفور غرب السودان منذ عام ٢٠٠٣م، حيث لقي ما يقرب من ٢٠٠ ألف شخص حتفهم، وأجبر مليون شخص على ترك منازلهم، ثم تم التوصل إلى اتفاق سلام في عام ٢٠٠٦م.

(www.bbc.co.uk/news/world_Ukadi).

- اندلاع احتجاجات عام ٢٠١٨م؛ لاستمرار القمع، والفساد، وسوء الإدارة الاقتصادية، التي أدت إلى زيادة تكلفة الغذاء والدواء، فضلًا عن نقص الوقود.

- عام ٢٠١٩م أُطيح بالرئيس عمر البشير، وهو ما أدى إلى تشكيل حكومة انتقالية عسكرية مدنية، استمرت في صراعها مع التوترات.

- عام ٢٠٢١م حدث انقلاب عسكري، وقابل احتجاجًا عنيفًا من قبل الجانب المدني، مما أدى إلى اندلاع موجة أخرى من الاحتجاجات في عام ٢٠٢٢، أسفرت عن اتفاق بين المجلس العسكري، والمتظاهرين؛ لتشكيل إدارة جديدة، ولكن لم تستطع قوى المعارضة التوافق على الاتفاق.

- في منتصف أبريل ٢٠٢٣م تصاعدت التوترات مرة أخرى، مما أدى إلى قتال عنيف بين الجيش السوداني، وقوات الدعم السريع شبه العسكرية؛ للسيطرة على الجزء الشمالي الشرقي من البلاد.

ومن هنا يعود الصراع على السلطة بين هذه الفصائل للفترة التي سبقت انتفاضة ٢٠١٩م التي أدت إلى الإطاحة بالرئيس عمر البشير. وقد أسفر القتال الحالي إلى انهيار القانون، والنظام، وارتفاع معدلات الجريمة، فضلًا عن خسارة المئات، ودمار واسع النطاق، وهجرة قسرية من المناطق المتضررة.

أزمة اللاجئين بين التغير المناخي والنزاع السياسي: اللاجئين السودانيون في مصر نموذجًا

ولقد كانت مصر وجهة للآلاف من هؤلاء المهاجرين قسرياً أو اللاجئين، حيث باتت الجنسية السودانية هي الأكثر عددًا من بين اللاجئين، وعلى الرغم من عدم وجود إحصائيات رسمية تفصيلية صادرة من مصر عن عدد اللاجئين وطالبي اللجوء السودانيين، إلا أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) قدرتهم بنحو ٨٥ ألفًا و ٩٩٥ لاجئًا من السودان، و ٢٤ ألفًا و ٧٠١ لاجئ وطالب لجوء من جنوب السودان، بحسب آخر إحصاء للمفوضية في ٢٠٢٣م.

وقد قدرت المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة إجمالي عدد السودانيين المقيمين في مصر بنحو ٤ ملايين سوداني، يتمركز نحو ٥٦٪ منهم في محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية، ودمياط والدقهلية. ([https:// :www.skynewsarabia.com](https://www.skynewsarabia.com))

وانطلاقًا من الجدل النظري حول تغير المناخ، وعلاقته بالصراع والهجرة القسرية واللجوء، ركزت هذه الدراسة على تصور المتضررين أنفسهم لطبيعة هذه العلاقة، وتداعياتها المتمثلة في هجرتهم القسرية، ولجؤهم لدولة مجاورة (مصر)، ومن هنا تطرح هذه الدراسة تساؤلاً أساسياً وهو: ما تصور اللاجئين السودانيين لأزمة السودان (المرتبطة بالتغير المناخي والنزاع السياسي) وما ترتب عليها من إشكالية لجؤهم واندماجهم في المجتمع المصري؟

ثانيًا- أهداف الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة التعرف على تصور اللاجئين السودانيين للدور الذي لعبته التغيرات المناخية والنزاعات السياسية، والعلاقة بينهما في أزمة السودان، وما ترتب عن هذه الأزمة من تداعيات متمثلة في إشكالية اندماجهم في مصر.

ولتحقيق هذا الهدف يمكن طرح عدة أهداف فرعية على النحو التالي:

١- رصد الخصائص الاجتماعية للاجئين السودانيين (من حالات الدراسة).

٢- التعرف على تصورات اللاجئين السودانيين لعلاقة تغير المناخ بالنزاع السياسي، وآثارها على أزمة السودان.

٣- الكشف عن مدى اندماج اللاجئين السودانيين (حالات الدراسة) في المجتمع المصري.

٤- التعرف على مقترحات اللاجئين السودانيين لحل أزمة بلادهم والعودة إليها.

ثالثاً- تساؤلات الدراسة:

انطلقت هذه الدراسة من تساؤل رئيس، وهو: ما تصور اللاجئين السودانيين للدور الذي لعبته التغيرات المناخية والنزاعات السياسية والعلاقة بينهما في أزمة السودان؟ وما ترتب عن هذه الأزمة من تداعيات متمثلة في إشكالية اندماجهم في مصر؟

ويمكن طرح عدة تساؤلات فرعية للإجابة عن التساؤل السابق، كالتالي:

أ- ما الخصائص الاجتماعية (كالعمر، والنوع، والحالة التعليمية، والحالة المهنية، والحالة الاجتماعية) لحالات الدراسة من اللاجئين؟

ب- كيف أثرت الخصائص الاجتماعية للاجئين على تصوراتهم لبعض قضايا الدراسة؟

ج- كيف عكس محل إقامة حالات الدراسة من اللاجئين في السودان، ومدة إقامتهم في مصر تأثيرهم بأزمة بلادهم؟

د- كيف أثر تغير المناخ وما ارتبط به من تدهور بيئي من ناحية، والنزاعات المسلحة من ناحية أخرى، على أزمة السودان وهجرة حالات الدراسة من اللاجئين؟

هـ- ما تصور حالات الدراسة لمدى مسؤولية تغير المناخ على تفاقم حدة النزاعات السياسية في السودان؟

أزمة اللاجئين بين التغير المناخي والنزاع السياسي: اللاجئون السودانيون في مصر نموذجًا

و- ما أكثر الفئات الاجتماعية تضررًا من أزمة السودان من وجهة نظر حالات الدراسة؟

ز- ما طبيعة الأزمات التي يواجهها اللاجئون السودانيون في مصر اقتصاديًا واجتماعيًا، وتوقع اندماجهم في المجتمع المصري؟

ح- ما الآليات التي اعتمدت عليها حالات الدراسة لإدارة أزماتهم في الدولة المضيفة مصر؟

ط- ما الرؤية المستقبلية للاجئين السودانيين (حالات الدراسة) لحل أزمة السودان، وإمكانية عودتهم إلى وطنهم؟

رابعًا: الإجراءات المنهجية للدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك لوصف، وتحليل أبعاد العلاقة بين تغير المناخ والصراع، وفقًا لتصورات المتضررين من أزمة السودان، وتداعيات هذه الأزمة، المتمثلة في إشكالية اندماجهم في المجتمع المصري.

وقد استندت هذه الدراسة إلى أداة دليل المقابلة المتعمقة لعدد من الحالات من هؤلاء اللاجئين في محافظة الجيزة، (حيث يتركز اللاجئون السودانيون في المناطق الحضرية، كمحافظتي القاهرة والجيزة كما أوضحت الدراسات السابقة). وأختيرت هذه الحالات عمدًا، وذلك لمراعاة تنوع خصائصها من حيث النوع، والعمر، والحالة التعليمية، والحالة المهنية، والحالة الاجتماعية؛ لمعرفة تأثير هذه الخصائص فيما يطرح من بعض القضايا المرتبطة بهذه الدراسة. وقد بلغ عدد هذه الحالات (٤٨) حالة. وقد طبقت الدراسة في الفترة من ديسمبر ٢٠٢٣م حتى مارس ٢٠٢٤م. كما اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الكيفي.

خامسًا: تغير المناخ والنزاع السياسي واللجوء البيئي: أطر نظرية:

سوف يتناول البحث أهم المقولات النظرية التي تطرقت سواءً لتغير المناخ،

وما ترتب عليه من تداعيات كالجوء البيئي، أو للعلاقة التفاعلية بين هذا التغير والنزاع السياسي.

أ- نظرية مجتمع المخاطر:

يمكن تناول العلاقة الجدلية بين تغير المناخ، والنزاع السياسي في البداية من خلال التطرق إلى ما أطلق عليه أولريش بيك بـ "مجتمع المخاطر" والتي وضع بيك مبدأً أساسياً له، ألا وهو أنه مجتمع مخاطر عالمي، فالأخطار المتوقعة من صنع الإنسان لا يمكن وضع حدود لها من حيث المكان أو الزمان، أو حتى من الناحية الاجتماعية، ويعد تغير المناخ وتداعياته المتعددة هو البُعد الأساسي لهذا المجتمع.

وإمعاناً في توضيح ملامح مجتمع المخاطر العالمي في هذه النظرية فرق بيك بين المخاطر الحديثة، والقديمة، وأشار إلى أن هذه المخاطر العالمية تتميز بثلاث سمات، وهي: (بيك، ٢٠٠٦: ١٠٤-١٠٥)

١- عدم التمرکز: فأسبابها، وآثارها لا تقتصر على مكان، أو نطاقه الجغرافي.

٢- عدم قابليته للحساب والتقدير: فنتائجها لا يمكن حسابها.

٣- عدم قابليتها للتعويض: فحسائر الحادثة الأولى ممكنة التعويض، وعواقبها الضارة يمكن معالجتها عن طريق الأموال وغيرها، لكن عندما حدثت تغيرات المناخ بشكل لا يمكن معالجته باتت الحلول متأخرة، مثلما قال فرانثيوس إيفالد: "عندما يفقد منطق التعويض مفعوله يحل محله مبدأ الحماية من طريق الوقاية".

في إطار توضيح بيك لعولمة مشكلات البيئة، وما التهمتته الانتصارات المتلاحقة للتصنيع من أسس طبيعية وثقافية، أكد على ضرورة عدم حكر الاهتمام بالمخاطر العالمية على الدول الغربية، فالتحديات التي تواجهها الأقاليم الأخرى أكبر كثيرًا؛ لأن تلك الأقاليم المهمشة هم من يجدون أنفسهم في مواجهة الآثار الجانبية للتصنيع العالمي، في حين لا يزالون في انتظار قدوم الحادثة. (بيك، ٢٠٠٦: ٢٦٧)

وقد أضاف أنتوني جيدنز في هذه النظرية ما أطلق عليه "المخاطر المصطنعة"، مشيرًا إلى أن العولمة قد أدت إلى نتائج بعيدة المدى، وتركت آثارها على جوانب الحياة الاجتماعية جميعًا تقريبًا، وكثيرًا من التغيرات الناجمة عنها تطرح أشكالًا جديدة من الخطر، فبعد أن كان البشر يواجهون أنواعًا من المخاطر كالزلازل، والعواصف، والمجاعات، وكلها ناجمة عن عوامل طبيعية لا علاقة لها بالفعل للإنساني، نواجه اليوم تلك المخاطر المصنعة المترتبة على تدخل البشر في عالم الطبيعة، وأكد على ما ذهب إليه بيك فيما يتعلق بعدم القدرة على التحكم في عواقب مثل تلك المخاطر. (جيدنز، ٢٠٠٥: ١٤٠-١٤١)

ب- العلاقة الجدلية بين تغير المناخ والصراع واللجوء:

أوضحت فالي كوبي Vally Koubi أن العلاقة بين تغير المناخ، والصراع تتمثل في اتجاهين محتملين: الاتجاه الأول: هو الاتجاه المباشر، وهو الذي يرى أن المناخ يؤثر على احتمالية الصراع من خلال العوامل الفسيولوجية، أو النفسية المباشرة، وندرة الموارد. حيث ذهب البعض - وفقًا لهذا الاتجاه- إلى أن تغير المناخ يؤثر على احتمالية العنف بين الأشخاص، أي إن درجات الحرارة الأكثر دفئًا أو برودة قد ترفع مستويات الإزعاج، والعدوانية، ومما يزيد من العداء والعنف. كما يؤثر تغير المناخ على احتمالية العنف داخل الجماعات من خلال ندرة الموارد المتجددة مثل المياه العذبة، والأراضي الصالحة للزراعة، والغابات. فمن المفترض أن الظروف المناخية المعاكسة مثل ارتفاع درجات الحرارة، أو انخفاض هطول الأمطار، إلى جانب الزيادة السكانية، تقلل من الموارد اللازمة للحفاظ على سبل عيش الإنسان. علاوة على ذلك فإن انخفاض الموارد يؤدي إلى زيادة المنافسة، والصراع.

أما الاتجاه الآخر: وهو الاتجاه غير المباشر الذي يفترض أن المناخ يؤدي بشكل غير مباشر إلى الصراع من خلال خفض الناتج الاقتصادي، والدخول الزراعية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وزيادة تدفقات الهجرة. أما الاتجاهات غير المباشرة فهي تركز على تأثير تغير المناخ على الصراع من خلال

التأثيرات الاقتصادية، والهجرة، وهناك العديد من الآليات البيئية المحتملة الكامنة وراء هذه العلاقات، وهي مستمدة من أدب الصراع.

وفيما يتعلق بربط العلاقة غير المباشرة بين تغير المناخ والصراع بالهجرة، فقد أشارت كوبي Koubi إلى أنه يمكن أن يتسبب تغير المناخ في فرار عدد كبير من الأشخاص من منازلهم، ومن المرجح أن يشكل التدفق بأعداد كبيرة من "المهاجرين البيئيين" عبئاً اقتصادياً على المناطق المُستقبلة، مما يعزز التنافس على الموارد النادرة. فعلى سبيل المثال قد يتنافس المهاجرون، والمقيمون على الأرض على الوظائف والرعاية الصحية، والتعليم، والخدمات الاجتماعية، إضافة إلى ذلك يمكن أن تؤدي الهجرة البيئية إلى الصراع من خلال إثارة التوترات العرقية التي تنشأ عندما ينتمي المهاجرون، والمقيمون إلى مجموعات عرقية ثقافية مختلفة، ويؤدي وصول الوافدين الجدد إلى زعزعة التوازن العرقي السياسي.

وأضافت كوبي Koubi أنه يمكن أن يكون المناخ بمنزلة "عامل مضاعف للتهديدات"، حيث إن لديه القدرة على تفاقم مجموعة واسعة من دوافع الصراع الحالية، والمتفاعلة في كثير من الأحيان مثل: ندرة الموارد، والصراعات، والهجرة، ومع ذلك فمن المرجح أن تختلف آثاره على الصراع باختلاف العوامل السياقية كالانتمية الاقتصادية الوطنية، والمحلية، والمؤسسات السياسية، والقدرات الإدارية الحكومية الوطنية، والمحلية لمعالجة المشكلات المتعلقة بالمناخ. (Koubi,2019: 346-348)

وقد واجهت تلك الاتجاهات العديد من الانتقادات النابعة من تجارب بحثية. فرداً على الاتجاه المباشر، فهناك انتقاد مفاده أن الروابط المباشرة بين المناخ، والصراع المدني هي نوع من الحتمية البيئية التي تختزل الصراع إلى وظيفة فورية، وغير وسيطة للإشارات البيولوجية والفيزيائية الجغرافية، وعلى هذا يجب تجنبها.

ويشير العديد من الباحثين بالفعل إلى أن عوامل أخرى، مثل: الضغط

أزمة اللاجئين بين التغير المناخي والنزاع السياسي: اللاجئون السودانيون في مصر نموذجًا

السكاني، والنظام السياسي غير الديمقراطي، وانخفاض التنمية الاقتصادية، والإقصاء العرقي، والسياسي، من المرجح أن يكون لها تأثير أقوى على مخاطر الصراع من الظروف المناخية المعاكسة.

ومن ناحية أخرى، جادل الباحثون بأن المتغيرات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية هي نفسها تتأثر بالظروف المناخية، كما أكدت الدراسات أن الانحرافات عن درجات الحرارة المعتدلة، وهطول الأمطار الطبيعي تزيد بشكل منهجي من خطر الصراع. (Koubi,2019,351-352)

ج- اللاجئ البيئي: جدلية المفهوم:

في إطار التركيز على تداعيات التداخل بين التغير المناخي والصراع، يأتي الضلع الثالث لأزمة القارة الإفريقية، ألا وهو الهجرة القسرية واللجوء، في البداية ينبغي التفريق عمومًا بين اللاجئ والمهاجر، فالمهاجر على الرغم من أنه ليس له تعريف قانوني رسمي، فإنه غالبًا ما يرتبط بالسعي للحصول على فرص عمل في الخارج، أو تعليم أفضل، أو لم شمل الأسرة، في حين لا يمكن للاجئين العودة إلى موطنهم بأمان، وقد لا يواجه المهاجرون مثل هذا العائق.

وبالنسبة للحكومات، فالتمييز بين اللاجئين والمهاجرين هو أمر مهم، فالدول تتعامل مع المهاجرين بموجب عملياتها الخاصة بالهجرة، في حين يتم التعامل مع قضايا اللاجئين من خلال قواعد حماية اللاجئين، واللجوء وفقًا للتشريعات الوطنية، والقانون الدولي، حيث إن الدول تقوم بمسؤوليات محددة تجاه أي فرد يطلب اللجوء إلى أراضيها، وتسهم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين من خلال مساعدة الدول على الوفاء بهذه المسؤوليات. <https://www.Unhcr.org>

(UNHCR, The UN Refugee Agency)

ومع تغير المناخ، وما ترتب عليه من هجرة قسرية، ظهر مصطلح (لاجئ المناخ) كمصطلح حديث نسبيًا، مقارنة بالأفكار الأكثر تقليدية المرتبطة باللاجئين، مثل الاضطهاد على أساس العرق، أو الدين، أو الجنسية، أو العضوية

في فئة اجتماعية معينة، أو الرأي السياسي، وذلك وفقاً لتعريفهم في اتفاقية اللاجئين عام ١٩٥١م.

ومن ثمَّ ظهر هذا المصطلح "لاجئ المناخ أو اللاجئ البيئي" لي طرح أسباباً مغايرة للجوء لم تدرج في اتفاقية ١٩٥١م بشأن اللاجئين، ولم تتفق مع أهداف المفوضية، التي ترى أن النازحين نتيجة للتغير البيئي يمكنهم من الناحية النظرية الاعتماد على حماية حكوماتهم الوطنية، في حين لا يستطيع اللاجئون التقليديون ذلك؛ لأن غالباً ما تكون هي مصدر الاضطهاد، مما يجعل الفرد غير راغب في الاستفادة من حماية ذلك البلد وفقاً لما تقتضيه المادة (٢١) من اتفاقية اللاجئين عام ١٩٥١م. (Apap, 2019: 5)

ومن هنا ظهر جدل واسع بين العلماء والقانونيين ما بين رفض هذا المصطلح، وقبوله، فقد أشار ماك آدم "أستاذ قانون اللاجئين" إلى مصطلح "اللاجئ" باعتباره مصطلحاً قانونياً يقتصر على التعريف الوارد في القانون الدولي، ولا يُعد الأشخاص المتضررون من الكوارث لاجئين. وأضاف أن ذلك لا يعني أن هؤلاء النازحين لا يستحقون الحماية. ومن ناحية أخرى، دعم كل من بيرمان وبوا استخدام هذا المصطلح، ولكنهما رفضا توسيع اتفاقية عام ١٩٥١م لتشمل لاجئ المناخ، على اعتبار أن معظمهم نازحون داخلياً. (Jayawardhan, 2017: 107-109)

وبناءً على ما سبق، فليس من السهل تقديم تعريف دقيق للاجئ المناخ، لأن هناك عوامل عدة قانونية، واجتماعية، وسياسية، وبيئية تتشابك مع هذا المصطلح مما يجعل من الصعب تناوله من الناحية المفاهيمية. (Baeza, 2023: 5)

ينطبق الرأي الأخير على لاجئ القارة الإفريقية، حيث تنبع صعوبة الجرم بأنهم لاجئو مناخ أو لاجئون بيئيون من التراث النظري – المُشار إليه سلفاً- والذي أكد على العلاقة غير المباشرة بين تغير المناخ، والصراع، فإن لم يكن هناك تغير للمناخ كان سيحدث الصراع، وإن كان ليس بالدرجة نفسها من

أزمة اللاجئين بين التغير المناخي والنزاع السياسي: اللاجئين السودانيون في مصر نموذجًا

الخطورة، ولكن سيظل عامل النزاع السياسي بجانب تغير المناخ دافعًا أساسيًا للجوء أو الهجرة القسرية.

ومن ثمّ يمكن تعريف مفهوم لاجئ القارة الإفريقية هنا إجرائيًا على النحو التالي: "هم الأفراد النازحون خارجيًا من بلادهم، ولجأوا إلى دولة مجاورة نتيجة لنزاعات سياسية دعمها عامل تغير المناخ، وما أسفر عنه من تداعيات".

د- أبعاد اندماج اللاجئين في الدول المُضيفَة:

يترتب على تغير المناخ والصراع ثم الهجرة القسرية، والجوء، إشكالية متمثلة في مدى اندماج هؤلاء اللاجئين في الدول المُضيفَة. وقد عُرّف مفهوم الاندماج في موسوعة علم الاجتماع بأنه: "العملية التي تندمج بمقتضاها الجماعات الاجتماعية، والطبقات، والأفراد داخل كيان اجتماعي أوسع". (سكوت، جوردون، ٢٠١١: ٢٢٤). كما عرفه Penninx بأنه "عملية أن تصبح جزءًا مقبولًا في المجتمع". وترتبط هذه العملية بمساعدة القادمين الجدد على الاستقرار داخل مجتمع معين، والتفاعل مع الأفراد في الوطن الجديد، والحفاظ على التغيير الاجتماعي الناشئ، بسبب الهجرة بعد دخول مجتمع جديد. وقد يواجه اللاجئين عدة صعوبات في الاستقرار مثل العثور على منزل، وعمل، ودخل ثابت، والوصول إلى المرافق التعليمية والصحية، وإقامة التعاون مع الأفراد والجماعات داخل الوطن الجديد.

وهناك أربعة أبعاد كلاسيكية للاندماج (الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، والسياسي). ويرتبط البعد الاجتماعي بإدماج اللاجئين في المجتمع بنظام الرعاية الاجتماعية في الوطن الجديد مثل التعليم، والرعاية الصحية. والبعد الاقتصادي هو المتعلق بإمكانية حصول المهاجرين على الأنشطة الاقتصادية ضمن الوطن الجديد كالعَمالة، وسوق العمل، حيث غالبًا ما يملأ الوافدون سوق العمل الثانوي، وهو غالبًا ما يتميز بالدخل المنخفض، والمهارات ذات المستوى المنخفض، وعدم الثبات الوظيفي، وهو ما يسهم بشكل غير مباشر في التنمية الاقتصادية للوطن الجديد. (Bastola, 2022: 11-18)

وقد صمم كلٌّ من أليستير أجر Alastair Ager وأليسون سترانج Alison Strang دليلاً خاصاً بمؤشرات عملية اندماج اللاجئين، تضمنت الأبعاد - السالف ذكرها- أيضاً، ولكن صنف على نحو مختلف، حيث أشارا إلى سبل الاندماج المتمثلة في: (الصحة، والتعليم، والسكن، والعمل)، فضلاً عن الروابط الاجتماعية. وما أطلقا عليه بتيسيرات الاندماج: (كالأمن، والاستقرار، واللغة والثقافة). (Ager, Strang, 2008: 107)

وهناك الكثير من العلماء الذين اعتمدوا على الدليل السابق للاندماج، مثل تريديجولد Threadgold وكورت Court اللذين ألقيا الضوء على ستة مؤشرات رئيسة يجب معالجتها فيما يتعلق باللاجئين وهي: السكن، والرعاية الصحية والاجتماعية، ورفاهية الطفل، والتفاعل والتماسك الاجتماعي، والتدريب على العمل، والتعليم والتعلم. كما أضاف كاسلز وآخرون أبعاداً أخرى للاندماج، كالمشاركة السياسية. سيشار إلى أهم ما ورد في هذا الدليل حول أبعاد الاندماج، لـ Strang, Ager على النحو التالي:

Scottish Refugee Council, <https://www.ScottishRefugeeCouncil.org.uk>

(أ) العمل:

تعد القضايا الاقتصادية هي العامل الرئيس للاندماج للدليل الأوروبي للاندماج، ومنظور الاتحاد الأوروبي بشأن الاندماج عموماً. وقد أوضح Threadgold, Court أن المهاجرين الذين يعملون عادة يقومون بمستويات لا تتناسب مع قدراتهم، ومهاراتهم، ويُنظر إلى الخمول القسري في أثناء عملية اللجوء على أنه إضافة إلى المشاكل الموجودة. بينما من الواضح أن العمالة ذات فائدة لأسباب مادية، باعتباره يوفر الاستقرار الاقتصادي، كما يعزز احترام الفرد لذاته، ويوفر التفاعلات الاجتماعية والثقافية.

(ب) السكن:

ترى معظم الدراسات أن السكن الملائم يعد عاملاً أساسياً للاندماج. وقد اهتم

أزمة اللاجئين بين التغير المناخي والنزاع السياسي: اللاجئون السودانيون في مصر نموذجًا

Threadgold, Court بتوضيح إعلام حقوق الإنسان، بأن السكن حق أساسي من حقوق الإنسان. وأشار فيليمور Phillimore وجودسون Goodson إلى أن هذا العامل الأكثر أهمية، كما أنه في تسلسل ماسلو الهرمي للاحتياجات، له الأولوية القصوى. ويرتبط الإسكان بمدى القدرة على تحمل التكاليف وتحسين الأوضاع.

(ج) التعليم:

يرى فيليمور وجودسون أن العملية التعليمية لها أهمية بالنسبة لأطفال اللاجئين، فضلًا عن عدد اللاجئين الذين أكملوا تعليمهم.

(د) الصحة:

يشير Ager, Strang إلى أن النتائج الصحيّة تعد عاملًا أساسيًا للاندماج. وقد أوضح Threadgold, Court عمل منظمة الصحة العالمية، الذي أكد على أن الاندماج الصحي، والذي يعني بدلًا من غياب المرض أو الإعاقة، يتضمن السلامة البدنية، والعقلية، والاجتماعية الكاملة.

(هـ) الروابط الاجتماعية:

يرى Agerstrang أن الروابط الاجتماعية حُددت بصفة مكون من المكونات الأساسية لمجتمع متكامل، ووفقًا لاستطلاع رأي أفراد من اللاجئين وغير اللاجئين، أكدوا على فائدة هذه الروابط مع الأقارب، والأسرة من الناحية الصحية، فالقرب من العائلة تمكن من مواصلة الممارسات الثقافية المألوفة، ومثل هذا الاتصال أدى دورًا كبيرًا في شعورهم بالاستقرار.

كما أكد الدليل الخاص بالاندماج لكل من Ager, Strang على أهمية الاتصال الاجتماعي بين المهاجرين والمقيمين في الدول كآلية أساسية للاندماج. ومن ناحية أخرى، أشار إلى علاقة المهاجرين القسريين الذين عبروا الحدود ببلدانهم الأصلية، وقد أظهرت دراسات حديثة عن اللاجئين أنهم ربما يكونون أكثر حرصًا من غيرهم من المهاجرين على بناء علاقات سياسية مكثفة

ببلدانهم الأصلية، ولعل ما يبدو مثيراً في هذا الأمر أن هذا الارتباط بأوطانهم لا يمثل عائقاً أمام الاندماج في الوطن الجديد. (Steputat, et al, 2014)

وبناءً على ما سبق، يمكن هنا تعريف الاندماج الاجتماعي للاجئين إجرائياً على النحو التالي: "استقرار اللاجئ في الدولة المضيفة، وحصوله على الخدمات الأساسية التي تعزز هذا الاستقرار، كالخدمات الاجتماعية، والاقتصادية، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقيات الدولية لحماية اللاجئين، والمعترف بها من جانب تلك الدولة".

مما سبق يمكن أن نستخلص عدة قضايا نظرية على النحو التالي:

- أظهر تغير المناخ ملامح مجتمع المخاطر العالمي الذي نحيا فيه، الذي يتطلب تدابير عاجلة ليس من قبل الدولة فقط، بل بتضافر جهود جميع الأطراف المعنية بالأمر، والمتضررة منه، كالدول، والمواطنين، والمنظمات غير الحكومية، سواء المحلية، أو الدولية.
- هناك علاقة وثيقة بين تغير المناخ، والنزاع السياسي، ولكنها علاقة غير مباشرة، حيث يحدث تأثير تغير المناخ في المجتمعات التي تتسم بالضعف، وهشاشة دولتها من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، حيث إن مع هذا الضعف تفقد الدولة قدرتها على إدارة الأزمات الناجمة عن الكوارث، والتغيرات المناخية التي بفعل البشر، ومن ثمَّ يكون هذا التغير "مضاعفاً للتهديدات" مثلما أشار - سابقاً - الأمين العام للأمم المتحدة.
- ترتبط إشكالية لاجئي القارة الإفريقية، واندماجهم في الدول المضيفة بالعلاقة بين تغير المناخ والنزاع السياسي، من منطلق أن تلك الإشكالية تعد نتيجة منطقية للتفاعل بين هذين المتغيرين، فضلاً عن عوامل مجتمعية أخرى.
- هناك علاقة طردية بين مدى إتاحة وسائل الاندماج كالصحة، والتعليم، والسكن، والعمل، في الدول المضيفة، فضلاً عن توفر الروابط الاجتماعية

التي تربط اللاجئين بأهلهم، أو أهل الدولة المضيفة، وبين اندماج اللاجئين في الدولة المضيفة.

سادسًا- الدراسات السابقة: رؤية نقدية:

تنقسم الدراسات السابقة إلى محورين أساسيين كما يتضح فيما يلي:

المحور الأول: الدراسات التي تناولت العلاقة بين تغير المناخ والصراع والهجرة في القارة الإفريقية:

تطرقت بعض الدراسات إلى هذا الموضوع، من منطلق مداخل مختلفة تتمثل على النحو التالي:

(أ) هناك دراستان تناولتا العلاقة بين تغير المناخ والصراع، وبالتركيز على دور المؤسسات المعنية في مواجهة تداعيات تغير المناخ، ولا سيما في القارة الإفريقية:

أولاً: دراسة (2009) Komannskog Vikram بعنوان: "تغير المناخ والكوارث والنزوح والهجرة، الأدلة الأولية من إفريقيا". وقد استهدفت هذه الدراسة التعرف على التفاعل بين تغير المناخ والكوارث، خاصة الجفاف والنزوح والهجرة، وتحديات الحماية والاستجابات، بالتطبيق على حالي الصومال وبوروندي، واعتمدت على الدراسة المكتبية والميدانية، وقد أجريت مقابلات شبه مقننة مع الخبراء والأشخاص المتضررين، وبلغ عددهم (٤٩) حالة، وكان أغلبهم من الخبراء. وأوضحت نتائج هذه الدراسة أهمية دور الوكالات الإنسانية الدولية؛ نظرًا لأن الدول المتضررة غالبًا ما تكون قدرتها على الحماية محدودة، كما أن البلدان المتأثرة فعلاً بالنزاعات، والجفاف، والفيضانات معرضة بشكل خاص لمزيد من تغير المناخ، وقد تتمتع هذه البلدان بنقاط قوة معينة كآليات القانون العرفي المحلي لحل النزاع، في مقابل محدودية الدور الذي يلعبه القانون الرسمي المكتوب في هذا الصدد.

ثانياً: دراسة (2011) Bronkhotst Salome بعنوان: "تغير المناخ والصراع، دروس في حل النزاعات من منطقة الساحل الجنوبي في السودان" وقد اتفقت مع الدراسة السابقة حول أهمية دور المنظمات الدولية في حل النزاعات الناجمة عن تغير المناخ، حيث تم تطبيقها على منطقة الساحل الجنوبي الذي يمتد عبر إفريقيا والسودان، ولا سيما ولاية جنوب كردفان وجيرانها. واعتمدت هذه الدراسة على مقابلات شبه مقننة مع المنظمات غير الحكومية، ومسؤولين حكوميين في ولاية جنوب كردفان، وقد أوضحت النتائج أن معظم تدخلات المنظمات غير الحكومية (المحلية والدولية) لحل النزاعات المتعلقة بالبيئة تساعد المجتمعات في تعزيز القدرة على الحل والمصالحة، وأن الأساليب التفاعلية، كورش عمل بناء السلام، ومؤتمرات المصالحة والسلام؛ لحل هذه النزاعات تستحق مزيداً من الاهتمام.

(ب) دراسات تناولت تلك العلاقة، وذلك بعقد مقارنة بين إحدى دول القارة الإفريقية، ودولة أخرى خارج هذه القارة:

١- دراسة (2017) Jayawardham Shwetal بعنوان "الضعف والنزوح البشري الناجم عن تغير المناخ". وقد ركزت على الضعف والنزوح كأثار لتغير المناخ، من خلال تحليل دراسات حالة للنزوح الناجم عن الإعصار في ساحل الخليج الأمريكي، وبنجلاديش، والصومال، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن هناك علاقة بين السكان الضعفاء اجتماعياً واقتصادياً والسكان النازحين، ففي البلدان المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، يؤثر النزوح البيئي على السكان الضعفاء بشكل متفاوت.

٢- وقد تناولت دراسة (2020) Smith Evan Gray بعنوان: "تغير المناخ والصراع: صراع دارفور وحرب سوريا الأهلية" العلاقة بين تغير المناخ والصراع في كل من دارفور في السودان وسوريا للمقارنة بينهما، مع الوضع في الاعتبار اختلافهما جغرافياً، وسياسياً، وثقافياً، فضلاً عن

اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وحساسية تغير المناخ. وقد ركزت الدراسة على مدة الصراع في السودان من ٢٠٠٣م حتى ٢٠٢٠م، والحرب الأهلية السورية من ٢٠١١م حتى ٢٠٢٠م. أوضحت النتائج أن تغير المناخ يلعب دورًا كمتغير وسيط في إحداث صراع، وكان من الممكن أن يحدث الصراع حتى دون وجود تغير المناخ، فبالنسبة لدارفور كانت معرصة بشدة لتأثيرات تغير المناخ بسبب موقعها في منطقة مناخ شبه جاف، وقد أثر تغير المناخ على الصراع بشكل غير مباشر نتيجة لتأثيره على عاملين، وهما: التنافس على المياه والأراضي الصالحة للزراعة بين السكان العرب والقبائل الأفارقة، والهجرة. وفيما يتصل بالحرب الأهلية في سوريا، فقد أدى تغير المناخ إلى تكثيف الجفاف، وكان لها آثار كبيرة على سبل عيش العديد من السوريين في المناطق الريفية، ولم يكن أمام العديد منهم خيارًا سوى الهجرة إلى المناطق الحضرية، ونتيجة لفشل الحكومة في معالجة الجفاف، والاقتصاد المتدهور قامت الاحتجاجات، والتي قابلها النظام بالقمع، مما شكل جماعات متمردة مسلحة معارضة للحكومة السورية.

٣- وقد اتفقت عدة دراسات تناولت هذه العلاقة مع نتائج دراسة Smith فيما يتعلق بالتأثير غير المباشر لتغيير المناخ على الصراع من ناحية، والتأثير المباشر لكل من تغيير المناخ والصراع معًا على الهجرة والنزوح، كدراسة **Zingg Sarah (2021) المعنونة بـ: "استكشاف تغير المناخ - الصراع - التنقل"** التي استهدفت فهم الروابط بين تغير المناخ والصراع، من خلال تقديم تحليل للبحوث التي تطرقت إلى هذا الموضوع، سواء النوعية أو الكمية، وذلك تحديدًا في شرق إفريقيا في عام ٢٠١٧م. أوضحت النتائج أن تغير المناخ يمكن أن يسهم في تفاقم الصراع، ولكنه ليس سببًا للصراع في حد ذاته، بل عامل مضاعف له، ومن المهم فهم العوامل الأخرى التي تؤثر على الدول المتضررة من الصراعات.

٤- وكشفت أيضاً دراسة رشا عطوة عبد الحكيم، وباسم خالد (٢٠٢٣) المعنونة بـ: "انعكاسات ظاهرة التغيرات المناخية على الصراعات الداخلية في إفريقيا" أيضاً العلاقة غير المباشرة بين التغير المناخي والصراعات في إفريقيا، حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي. وأكدت النتائج على أن التغيرات المناخية لا تخلق الصراعات من العدم، وإنما هي تُفاقم أوضاعاً متوترة بسبب منافسات حتمية على موارد قليلة بين الدول والجماعات، وكذلك زيادة أعداد النازحين واللاجئين، والضحايا نتيجة الصراعات الداخلية على الموارد، ويؤدي ذلك إلى إفساح المجال لتجنيد هؤلاء المتضررين من جانب الجماعات الإرهابية.

المحور الثاني: الدراسات التي تناولت وضع اللاجئين الأفارقة في المجتمع المصري:

في سياق الحديث عن إشكالية اندماج اللاجئين في الوطن الجديد أو الدولة المضيفة، يمكن التطرق إلى الدراسات التي تناولت مدى اندماجهم في المجتمع المصري، وسوف نركز على الدراسات التي تناولت وضع لاجئي دول القارة الإفريقية في مصر على النحو التالي:

١- دراسة عزة على شحاتة فرج (٢٠٠٨) المعنونة بـ "مشكلات اللاجئين في القاهرة"، وقد استهدفت هذه الدراسة تحديد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للاجئين في القاهرة، وقد اعتمدت هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة، استمارة مقابلة اللاجئين في القاهرة. وقد بلغ حجم العينة (١٠٠ مفردة) من المستفيدين من خدمات منظمة مساعدة اللاجئين في إفريقيا والشرق الأوسط. وقد تم التطبيق على لاجئي القارة الإفريقية، حيث كان السودانيون أعلى نسبة لاجئين من عينة الدراسة. وأوضحت النتائج أن أهم المشكلات التي أشار إليها اللاجئون هي إيجاد فرص العمل، وافتقارهم للدخل الثابت، حيث لا يستطيعون إشباع احتياجاتهم الأساسية؛ لذا لا يقدرّون على

تسديد المصروفات الدراسية لأبنائهم، والإيجارات، وتكاليف الرعاية الصحية، والتي لا يستطيعون الحصول على هذه الرعاية إلا من خلال دعم المفوضية السامية لشئون اللاجئين من خلال مشاركتها لجمعية كاريتاس، فضلًا عن مساعدة الكنائس في القاهرة، وكذلك زيادة إيجارات السكن، مما يضطرهم للسكن المشترك وفي الأحياء المزدهمة.

٢- ومن ناحية أخرى، انطلقت دراسة سلمى علي سالم (٢٠١٧) المعنونة بـ **"اندماج اللاجئين في المجتمعات المضيفة: دراسة مقارنة بين الأفارقة والسوريين في المجتمع المصري"** لتتناول مدى اندماج الأفارقة والسوريين في مصر من منظور مقارن. وقد ركزت الدراسة على الحالة المصرية، منذ عام ١٩٨٣م، وهو يمثل بداية وفود اللاجئين الأفارقة إلى مصر، حتى عام ٢٠١٧م. وأثبتت النتائج صدق فرضية الدراسة المبنية على أن تشابه الخلفية الثقافية، والحضارية، والتاريخية، والدينية، واللغوية للاجئين مع السكان الأصليين في البلد المضيف لهم تزيد من فرص اندماجهم بشكل أسهل، وفي مدة زمنية أقصر من اللاجئين الذين لا يجمع بينهم والسكان الأصليين في البلد المضيف وحدة في الثقافة، أو التاريخ، أو الديانة، أو اللغة، وهو ما يجيب عن السؤال البحثي الأساسي، المتعلق بسبب اندماج اللاجئين السوريين أعمق وأسرع من اللاجئين الأفارقة، بالرغم من نزوح اللاجئين الأفارقة إلى مصر قبل اللاجئين السوريين بحوالي عقدين. ثم إن مؤشرات اندماج اللاجئين في المجتمع المضيف التي حددتها الأمم المتحدة، كالتعليم، والعمل أنت في صالح اللاجئين السوريين عن نظرائهم الأفارقة.

٣- وقد اتفقت نتائج عدة دراسات أجريت على وضع اللاجئين السوريين في مصر مع الدراسة السابقة، كدراسة سوسن الشريف (٢٠٢٠) المعنونة بـ: **"أوضاع المهاجرين السوريين في مصر: الفرص والتحديات"**، حيث أشارت أيضًا نتائجها إلى أن الأسباب التي دفعت عدد كبير من السوريين لاختيار مصر هو الثقافة المشتركة، وتشابه العادات والتقاليد فضلًا عن

الأمن، والتسهيلات التي قدمتها الحكومة المصرية للسوريين من خفض مصروفات الإقامة والدراسة.

٤- كذلك دراسة حسناء العربي (٢٠٢٢) المعنونة بـ: "الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للجاليات المهاجرة، دراسة ميدانية على عينة من السوريين بمدينة السادس من أكتوبر"، التي اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تطبيق أداة الاستبيان على (١٠٠) مفردة، ودليل المقابلة المتعمقة مع (١٥) أسرة. وأوضحت نتائجها أيضاً أن العلاقات التاريخية بين مصر وسوريا والثقافة المشتركة، بالإضافة إلى الأمن المستقر، قد أدى دوراً مهماً في اختيار مصر محطة آمنة للهجرة والاستقرار.

٥- ومن ناحية أخرى، هناك دراسة منظمة العمل الدولية (٢٠٢٣) التي أبرزت المشكلات المشتركة التي تواجه كلاً من اللاجئين الأفارقة والسوريين في مصر، حيث تمت بالشراكة مع بعض المنظمات الدولية الأخرى، واستهدفت إيجاد فهم أساسي لإمكانية الوصول إلى سوق العمل، والحصول على التدريب والتعليم، والحقوق في العمل، والتجنس والإدماج الاجتماعي، وذلك من خلال مراجعة السياسات والتشريعات والأطر التنظيمية والممارسات على المستوى الوطني، مما سيوفر قاعدة أساس لبرامج السياسات والمناصرة وبناء القدرات لمصلحة اللاجئين، وطالبي اللجوء إلى جانب أفراد المجتمع المضيف. واعتمد البحث على أساليب نوعية تشمل مناقشات مجموعات التركيز (١٢) مناقشة، ومقابلات مزودي المعلومات الرئيسيين (١٦) مقابلة في ثلاث محافظات، هي الجيزة والإسكندرية ودمياط. وتمت مقابلة السوريين وجنسيات السودان وجنوب السودان والصومال وإريتريا وإثيوبيا، حيث يقيمون بشكل أساسي في أحياء أرض اللواء، وفيصل، بخلاف الجيزة.

وقد أوضحت نتائج الدراسة أن اللاجئين في مصر يواجهون تحديات كبيرة

أزمة اللاجئين بين التغير المناخي والنزاع السياسي: اللاجئين السودانيون في مصر نموذجًا

في الوصول إلى سوق العمل. ويتمثل التحدي الرئيس في غياب قانون، وسياسات محددة للجوء تحكم مسألة وصول اللاجئين، وطالبي اللجوء إلى العمل الرسمي؛ لعدم وجود قانون محدد، يتم التعامل مع اللاجئين كغير مواطنين بسبب عدم التمييز بين غير المواطنين من ناحية، واللاجئين، وطالبي اللجوء من ناحية أخرى، ولا تؤخذ الظروف القانونية والإجرائية الفريدة التي يواجهها اللاجئون بعين الاعتبار، حيث كشفت الدراسة عن وجود أطر عمل مختلفة تنظم وصول غير المواطنين إلى سوق العمل بشكل عام. وعلى الرغم من ذلك، لا يوجد إطار تشريعي وطني محدد ينظم وصول اللاجئين إلى سوق العمل. ويمكن أن يُترك اللاجئين، وطالبو اللجوء عرضة للظروف الاستغلالية. كما أضافت نتائج الدراسة أهمية الروابط الاجتماعية في التأثير على دخول اللاجئين إلى سوق العمل، حيث تعترف بدور الشبكات الاجتماعية كمورد، لا سيما في أوقات الأزمات. ويتضح أن الوصول إلى شبكة اجتماعية واسعة من اللاجئين سابقًا قد أساهم بشكل مفيد في نقل المعلومات وتوزيع فرص العمل بين اللاجئين.

موقع الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة:

- **من الناحية النظرية:** على الرغم من تأكيد الأدبيات التي اعتمدت عليها الدراسات السابقة على الروابط التي تجمع بين تغير المناخ والصراع من ناحية، والهجرة القسرية من ناحية أخرى، إلا أنها لم تختبر هذه الأدبيات من خلال دراسة تناقش العلاقة الجدلية بين تغير المناخ والصراع، وتستكمل هذه المناقشة بالكشف عن أهم تداعيات هذه العلاقة، بدايةً من الهجرة القسرية للمتضررين، ولجئهم إلى الدول المجاورة، وصولاً إلى ما قد يواجهون من إشكالية الاندماج في الدول المضيفة، الذي في حالة عدم تحقق هذا الاندماج، قد يؤدي إلى عواقب وخيمة لمصير هؤلاء اللاجئين، بل وتهديد لأمن واستقرار الدولة المضيفة أيضًا. ومن ثمَّ تركز هذه الدراسة على فهم العلاقة بين تغير المناخ والصراع بمنظور شمولي يبحث في طبيعة هذه العلاقة، وما تسفر عنه من آثار عابرة للحدود.

١ - أما من الناحية المنهجية: فقد اعتمدت أغلبية الدراسات التي ناقشت العلاقة بين تغير المناخ والصراع على البحث المكتبي، وتطرقت بعض الدراسات للبحث الميداني من خلال مقابلة المتضررين، كدراسة Komannskog، إلا أنها أوضحت أن معظم العينة كانت من الخبراء؛ لذا اهتمت هذه الدراسة بتناول هذا الموضوع من خلال تصورات بعض اللاجئين السودانيين أنفسهم (من حالات الدراسة)، الذين هم الأكثر تضرراً مما لحق ببلادهم من دمار، سواءً بفعل النزاع المناخي، أو السياسي، أو كليهما معاً، فضلاً عن التعرف على مدى اندماجهم وفقاً لأبعاد، أو مؤشرات الاندماج الاجتماعي في الدولة المضيفة (مصر).

سابعاً: أزمة اللاجئين السودانيين بين تغير المناخ والنزاعات السياسية وأوضاعهم في المجتمع المصري: الدراسة الميدانية:

١- خصائص حالات الدراسة:

أ- النوع: بلغ عدد حالات الدراسة من الذكور (٢٠) حالة، وبلغ عدد الحالات من الإناث (٢٨) حالة، حيث كان الإناث أقل تحفظاً من الذكور في إجراء المقابلات مع الباحثة.

ب- العمر: جاءت أغلب حالات الدراسة من الشباب، حيث بلغ عددهم (٣٠) حالة، وكانوا في الفئة العمرية من ١٨ عاماً إلى أقل من ٣٨ عاماً، حيث كانت هذه الفئة الأكثر تجاوباً في الحديث عن قضايا الدراسة، وهم إلى ذلك قد شهدوا كافة أحداث الحرب الأخيرة في السودان؛ نظراً للجوئهم إلى مصر مع عائلاتهم، خلال مدة من ٦ أشهر إلى ٣ سنوات. أما الفئة العمرية من ٣٨ عاماً إلى أقل من ٥٨ عاماً، فقد بلغ عددهم (١٦) حالة، أما الفئة العمرية الأكثر من ٥٨ عاماً بلغ عددهم حالتان.

ج- الحالة التعليمية: تمثلت أغلب حالات الدراسة من حاملي المؤهلات العليا، وبلغ عددهم (٢٣) حالة، وهو ما انعكس على وعيهم بالقضايا المطروحة من

خلال هذه الدراسة، كما أن حالات الدراسة من الطلاب الجامعيين بلغ عددهم (١٧) حالة، وهم كانوا من أكثر الفئات تضررًا بسبب توقف الدراسة في أثناء الحرب. أما حالات الدراسة من المؤهلات المتوسطة فقد بلغ عددهم (١٦) حالة. بينما حالة واحدة حاصلة على الشهادة الابتدائية، وحالة واحدة رفضت ذكر مؤهلها الدراسي.

د- الحالة الاجتماعية: بلغ عدد الحالات المتزوجة (٢٩) حالة، بينما (١٩) حالة لم تتزوج بعد، حيث إن جميع الطلبة من حالات الدراسة عَزَبَة، فضلًا عن حالتين من فئة الشباب.

هـ الحالة المهنية: استهدفت هذه الدراسة التعرف على مدى تغير وضعهم المهني في مصر عما كانوا عليه في السودان. فبالنسبة للحالة المهنية لحالات الدراسة من الإناث في السودان، فقد أوضحت النتائج أن (٩) حالات لا تعملن (طالبات)، في حين (٩) حالات منهن تعملن أعمالًا حرة وفي التجارة، بينما (٣) حالات كن ربات منزل. بينما (٤) حالات منهن كُن موظفات، وحالتان من الإناث كن تعملن كوافيرات. فضلًا عن حالة كانت تعمل طبيبة.

وقد أوضحت نتائج الدراسة أنه قد طرأ على الوضع المهني لبعضهن تغيير بلجوئن، واستقرارهن في مصر، حيث تبين أن إحدى الطالبات من حالات الدراسة عملت في مصر في محل تجاري، وبقيت (٨) حالات من الطالبات لا يعملن. كما عملت حالتان ممن كن ربات منزل بالسودان، حيث إحداهن عملت في مجال التمريض، والأخرى عملت في مجال التجارة. في حين جميع من كُن موظفات انتقلن للأعمال الحرة والتجارة، اللاتي بات عددهن في هذا المجال (١٤) حالة. وقد انتقلت الطبيبة إلى مجال التمريض أيضًا، بينما احتفظت الحالتان اللتان كانتا تعملان كوافيرات بمهنتهما.

وفيما يتصل بالحالة المهنية للذكور من حالات الدراسة في السودان، فقد تبين أن أغلبية الذكور من حالات الدراسة وعددهم (١٨) حالة، كانوا يعملون،

بينما حالة واحدة على المعاش، وحالة أخرى لطالب. حيث كان (١١) حالة يعملون في مجال الأعمال الحرة والتجارة، بينما (٧) حالات موظفين.

وقد أوضحت النتائج أنه لم يطرأ تغيير إلى حدٍ ما على الحالة المهنية لحالات الدراسة من الذكور، فمثلما كان يعمل الأغلبية منهم في السودان، وفيهم الطلاب، فإن جميعهم (٢٠) حالة يعملون في مصر، باستثناء حالة واحدة لطالب لا تعمل. أما الحالة التي لم تكن تعمل (حيث كان على المعاش في السودان) فقد عمل في الأعمال الحرة والتجارة في مصر، وهو المجال نفسه الذي يعمل فيه (١٨) حالة، حيث انتقل جميع الموظفين (٧) حالات في السودان إلى ذلك المجال، بينما تعمل حالة واحدة في مجال التمريض.

وتظهر النتائج السابقة توفر فرص العمل لهؤلاء اللاجئين في مصر، سواء الذكور أو الإناث، ومن مختلف الأعمار. وإن تغيرت الحالة المهنية لبعضهم، وهو نتيجة متوقعة، ولا سيما بالنسبة للموظفين، وهو ما يتفق مع دراسة منظمة العمل الدولية حول عدم إتاحة فرص العمل الرسمي للاجئين، وعلمهم يقتصر على العمل غير الرسمي الذي أطلقت عليه حالات الدراسة "الأعمال الحرة". ومن الملاحظ انتشار المشروعات التجارية السودانية في حضر محافظة الجيزة في السوق المصري، التي بدورها وفرت فرص عمل أيضاً لمواطنيهم. ومن ناحية أخرى، فقد ترتب على ترك بلادهم حاجة الأغلبية - ذكوراً وإناثاً - للعمل، حتى وإن لم يكن يعمل في بلده السودان. ويمكن القول: إن ما أطلق عليه كل من Threadgold, Court بالخمول القسري خلال عملية اللجوء لا ينطبق على تلك الحالات من اللاجئين السودانيين في مصر.

٢- تصورات اللاجئين السودانيين (حالات الدراسة) للعلاقة بين تغير المناخ والصراع السياسي، ودور كل منهما في أزمة السودان:

قبل تناول تلك التصورات، يمكن التطرق إلى متغيرين قد يُظهران مدى تأثر هؤلاء اللاجئين بأزمة بلادهم، مما دفعهم للهجرة القسرية، وهما: محل الإقامة في

أزمة اللاجئين بين التغير المناخي والنزاع السياسي: اللاجئون السودانيون في مصر نموذجًا

السودان، ومدة الإقامة في مصر. ففيما يتعلق بمحل الإقامة في السودان: أوضحت النتائج أن أغلبية حالات الدراسة (٤٣) حالة كان محل إقامتهم الخرطوم، وهي أكثر ولايات السودان تضررًا بالنزاعات المسلحة، والحرب. كما كانت هناك حالة من شمال دارفور (حيث أُطلق على النزاعات التي حدثت في دارفور، وما شهدته من كوارث طبيعية وبشرية، بأنها أول نزاع مناخي في التاريخ).

وهناك (٤) حالات كان محل إقامتهم في الولايات التي شهدت انتشار وباء الكوليرا وهي: القضارف، وبورتسودان، والجزيرة، وأم درمان. وهو ما يعني أنه على الرغم أن جميع أنحاء السودان قد تضررت مما لحق بها من دمار، إلا أن محل إقامة حالات الدراسة كان الأكثر تضررًا بتداعيات كل من النزاعات المسلحة، وتغير المناخ.

وفيما يتصل بمدة إقامتهم في مصر، أوضحت النتائج أن أغلبية حالات الدراسة مقيمة في مصر من عام واحد إلى أقل من ٣ سنوات، وبلغ عددهم (٢٧) حالة، أي أنهم شهدوا ما أحدثه فيضان ٢٠٢٠م من دمار، فضلًا عن الصراعات السياسية التي كانت قائمة بالسودان. وقد بلغت الحالات التي كانت مدة إقامتهم من ٣ سنوات إلى أقل من ٦ سنوات (١٤) حالة. وهناك (٤) حالات مدة إقامتهم أقل من سنة، أي أنهم شهدوا ويلات الحرب الأخيرة، فضلًا عن تداعيات تغير المناخ، والفيضان. بالإضافة إلى حالتين أكثر من ٦ سنوات (تحديدًا ٦ و٧ سنوات). وهو ما يعني أن أغلبية الحالات لم تتعد السبع سنوات، وهي السنوات الأكثر تازمًا بالنسبة للسودان.

أ- مدى تأثير تغير المناخ والتدهور البيئي على أزمة السودان والهجرة القسرية للاجئين السودانيين (حالات الدراسة):

أوضحت نتائج الدراسة أن أغلبية الحالات (٤٦) حالة أكدوا على أثر التدهور البيئي على الهجرة القسرية للسودانيين عمومًا، فقد أوضحوا تداعيات تغير المناخ، والتدهور البيئي، بدايةً من التدهور الاقتصادي، وسوء إدارة المياه

في البلاد، مما أدى إلى انقطاعها في بعض الولايات لعدة شهور، وانقطاع التيار الكهربائي. وإزالة الغابات، والرعي الجائر، و"عدم توفر الإمكانيات لإصلاح البلاد" على حد قول الحالة رقم (٤٠) (كانت تقيم في الخرطوم بحري). ونهايةً بالنزوح، سواء الداخلي أو الخارجي. حيث أشارت بعض الحالات إلى تأثير تغير المناخ على العاملين بالزراعة تحديداً، التي أدت إلى النزوح الداخلي، والهجرة من الريف إلى المدن، مما أسفر عن الكثافة السكانية في المدن، وارتفاع تكاليف المعيشة. مثلما أوضحت الحالة رقم (٢٥) (كانت تقيم في أم درمان) قائلة: " أدى تغير المناخ إلى نزوح سكان الأرياف إلى المدن والخرطوم تحديداً العاصمة، مما فاقم وزود الضغط على الموارد من مياه وغذاء". كما أوضحت بعض الحالات انعكاس تغير المناخ، وتداعياته على الهجرة القسرية، واللجوء للدول المجاورة، حيث أشارت الحالة رقم (٣٨) (كانت تقيم في بورتسودان) إلى أن: " تغير المناخ والتدهور البيئي في السودان أدى إلى صعوبة المعيشة في كامل النواحي الصحية، والتعليمية، وعدم القدرة على حل المشاكل التي تواجه البلد، مما أدى إلى الهجرة". ومن ناحية أخرى أوضحت حالتان، وتحديداً من الإناث (طالبتان) (كانتا تقيمان في الخرطوم) أنه ليس هناك أي تأثير لتغير المناخ على هجرتهم، بل كانت الحرب هي السبب الأساسي لهجرتهم. وتعد هاتان الحالتان استثناءً بالنسبة لحالات الإناث اللاتي أكدن جميعهن على التأثير الكبير لتغير المناخ، وتداعياته في أزمة السودان وهجرة مواطنيها.

ب- مدى تأثير النزاعات السياسية في أزمة السودان والهجرة القسرية للاجئين السودانيين (حالات الدراسة):

أوضحت جميع حالات الدراسة، التأثير المباشر للنزاعات السياسية، وتداعياتها على أزمة السودان متجسدة في: انعدام الأمن، والدمار، وهدم البيوت، وشيوع الخوف والهلع، حيث أشارت الحالة رقم (٣٤) (كانت تقيم في الخرطوم) إلى أن: "الحرب دمرت كل الخرطوم". فضلاً عن تدهور الاقتصاد، وتفكك الدولة، ونهايةً بالهجرة، فقد أكدت جميع الحالات أن النزاعات السياسية وتداعياتها – سألقة الذكر-

أزمة اللاجئين بين التغير المناخي والنزاع السياسي: اللاجئون السودانيون في مصر نموذجًا

هي الدافع الأساسي لهجرتهم". فكما ذكرت الحالة رقم (٣٨) (كانت تقيم في بورتسودان): "كانت الحرب أسوأ ما حدث في تاريخ بلادنا، بسبب النزاع بين طرفين، وأثر ذلك اقتصاديًا، وسياسيًا، وهدد معيشة السودانيون في بلادهم مما أدى إلى الهجرة بأعداد خيالية غير مسبوقة". كما أشارت الحالة رقم (٢٦) (كانت تقيم في الخرطوم) إلى ما أسفرت عنه هذه النزاعات من الهجرة القسرية للمواطنين، قائلة: "أثرت النزاعات بشكل مباشر بسبب احتكار بعض الوظائف على فئة معينة، وضيق الحال، وارتفاع تكلفة المعيشة، وعدم توفر فرص العمل، مما أدى إلى هجرة المواطن إلى خارج البلاد". وذكرت الحالة رقم (١١) (كانت تقيم في دارفور) مدى تأثير النزاعات على موطنها، قائلة: "لقد كان للنزاعات أثر عميق في دارفور، وكانت أكثر المدن في السودان ضحية لهذا النزاع، وترك أكثر القبائل مناطقهم"، وجاء ما ذكرته الحالة رقم (٣١) (كانت تقيم في الخرطوم) تأكيدًا على ذلك، مشيرة إلى ما شهدته دارفور من نزاعات سياسية مسلحة، وانتقال تلك النزاعات إلى الخرطوم، وباتت جميع الولايات في حالة عدم استقرار.

كما أكدت بعض الحالات أن التدهور البيئي، وما أحدثه التدخل البشري من تغير المناخ يرجع في المقام الأول إلى القصور في أداء المسؤولين عن إدارة البلاد والحكومة. حيث أشارت الحالة رقم (٣٨) (كانت تقيم في بورتسودان) إلى: "أن الصراعات المسلحة لم تجعل هناك مجالًا أبدًا لتطور البلاد، والاستفادة من خيراتها وعمرانها، وعدم الاتفاق على سيادة واحدة تحكم البلاد، وتقوم بتنظيمها". أو "عدم وجود حاكم يصلح يصلح البلاد" على حد قول الحالة رقم (٤٤) (كانت تقيم في الخرطوم).

وتعكس النتائج السابقة أن أغلبية الحالات تدرك تداعيات كل من تغير المناخ والنزاعات السياسية، فكلاهما أحدث الآثار السلبية نفسها – سאלفة الذكر- التي أسفرت عن أزمة السودان، التي دفعت المواطنين السودانيون (حالات الدراسة) للجوء إلى مصر، وإن لم يكن التغير المناخي الدافع الأساسي لهجرتهم مثل النزاعات السياسية.

ج- تصورات اللاجئين السودانيين (حالات الدراسة) عن مدى تأثير تداعيات تغير المناخ في زيادة حدة النزاعات السياسية في السودان:

أكدت أغلبية الحالات (٤٣) حالة على أنه سوف يزيد تغير المناخ من النزاعات؛ نظرًا لضعف الإمكانيات، والتدهور الاقتصادي، من ثم يصبح تغير المناخ "عاملاً مضاعفًا للتهديدات" وفقًا للتوجه النظري الذي اعتمدت عليه هذه الدراسة. وقد أشارت تلك الحالات إلى كيفية قيام تغير المناخ بهذا الدور، مثلما أوضحت الحالة رقم (٣٩) (كانت تقيم في الخرطوم) قائلة: "نعم سيزيد تغير المناخ من الصراع؛ لأن معظم السودانيين خارج العاصمة يعتمدون على الزراعة كمصدر للدخل". وسبق أن أشارت بعض الحالات إلى ما يسببه التدهور البيئي من خراب للأراضي الزراعية، وغير ذلك من دمار للزراعة تحديداً. وأضافت الحالة رقم (٢٣) (كانت تقيم في الخرطوم) مؤكدة على ذلك مشيرة إلى "أن الشعب السوداني أغلبهم يعمل في الزراعة، والرعي. والدمار فيهم يؤدي إلى النزاع على الأراضي والمياه، وهددت السودان بالانفصال".

من ناحية أخرى، لم ير عدد من الحالات- بلغ عددها (٥) - أن تغير المناخ سيسهم في تفاقم النزاعات السياسية، فكما أشارت الحالة رقم (٣٠) (كانت تقيم في الخرطوم) إلى " أن تغير المناخ لا يزيد الخلافات السياسية التي هي من أجل السلطة والمال". وهذه المقولة تُعد مثلاً يعكس تصدر النزاعات السياسية، واعتباره السبب المباشر للجوء، في حين جاء التغير المناخي كسبب غير مباشر، وهو ما أوضحتها الدراسات السابقة التي تناولت هذه القضية من منطلق آراء الخبراء، من هنا اتفقت آراء هؤلاء اللاجئين المتضررين من الأوضاع السائدة في السودان مع آراء الخبراء المعنيين بالعلاقة بين تغير المناخ والصراع والهجرة.

د- أكثر الفئات تضرراً من الأوضاع في السودان من وجهة نظر حالات الدراسة:

أوضحت جميع حالات الدراسة أن جميع الفئات قد تضررت من الأوضاع

أزمة اللاجئين بين التغير المناخي والنزاع السياسي: اللاجئون السودانيون في مصر نموذجًا

في السودان، مثلما أشارت الحالة رقم (٣٧) إلى "أن كل الفئات قد تضررت وكل فرد له مشاكله، وأضراره، فالشباب ترك أحلامه، ومستقبله، وكذلك الأطفال والنساء تعرضوا للاعتداء، والعنف، وكبار السن توفاهم الله بسبب عدم تحملهم السفر، والخروج من منازلهم، فالضرر نفسي، ومادي، ومعنوي". .
وتأكيدًا على ما أشارت إليه الحالة السابقة، فقد رأت كل فئة من حالات الدراسة أنها الأكثر ضررًا من الفئات الأخرى، حيث أشارت حالات الدراسة من الإناث إلى أن النساء هن الأكثر تضررًا من أوضاع السودان، وبرر بعضهن ذلك بأن النساء لم يعد لديهن فرصة للعمل في السودان. كما أوضح الشباب - من حالات الدراسة- الذين بلغ عددهم (٣٠) حالة - كما أشير سلفًا - إلى أن الشباب هم الأكثر تضررًا، وذلك لتوقف دراستهم، وعملهم. كما أوضحت بعض الحالات (١٣) حالة، أن كبار السن كانوا أكثر تضررًا؛ نظرًا لعدم توفر العلاج.

٣- أوضاع اللاجئين السودانيين في مصر:

بادئ ذي بدء، يمكن القول: إن مصر قد انضمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١م، والبروتوكول الاختياري لعام ١٩٦٧، إلى جانب اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في إفريقيا لعام ١٩٦٩م. كما أدت مصر دورًا فعالًا في التوصل لإعلان نيويورك عام ٢٠١٦م، والذي أكد على أهمية دعم الآليات الدولية القائمة لتعزيز حماية حقوق اللاجئين. وانضمت مصر إلى العهد الدولي للاجئين الذي اعتمدهته الأمم المتحدة في ديسمبر ٢٠١٨م، فضلًا عن انضمامها لعدد كبير من اتفاقيات حقوق الإنسان التي تتضمن حماية حقوق اللاجئين، وبصفة خاصة النساء والأطفال. وقد شاركت مصر بفعالية في المنتدى العالمي للاجئين الذي عُقد لأول مرة في جنيف منتصف ديسمبر ٢٠١٩م، وهو ما يعني اهتمام الدولة المصرية بقضايا اللاجئين وحمايتهم. (اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، ٢٠٢٠، <https://sschr.gov.eg>).

- أسباب لجوء حالات الدراسة من اللاجئين السودانيين إلى مصر تحديداً:

تنوعت الأسباب التي من أجلها لجأت حالات الدراسة إلى مصر، وبالطبع كل حالة وفقاً لظروفها، فقد كان هدف الطلاب استكمال دراستهم، وهدف الأكبر سناً تحسين وضعهم الاقتصادي، وتوفير العلاج، فضلاً عما أشارت إليه الحالة رقم (٣٥) إلى أن "أقاربي موجودين في مصر". ولكن السبب الأساسي الذي اتفق عليه جميع حالات الدراسة، ولا يمكن أن تتحقق أهدافهم إلا من خلاله، ألا وهو الأمن والاستقرار في مصر، وهو ما يتفق مع ما أشارت إليه الدراسات السابقة التي تناولت وضع اللاجئين في مصر، وسبق ذكره في دليل Ager, Strang اللذين اعتبروا الأمن والاستقرار من تيسيرات الاندماج للاجئين.

أ- البُعد الاقتصادي لاندماج اللاجئين السودانيين "حالات الدراسة" في

مصر:

سوف يتناول البحث عدة مؤشرات للبُعد الاقتصادي التي قد تعكس مدى اندماج اللاجئين السودانيين في مصر، وهي من ضمن وسائل الاندماج الذي أشار إليها دليل Ager, Strang للاندماج، وهي تتمثل فيما يلي:

- **الحصول على سكن:** أوضح أغلبية حالات الدراسة (٤٠ حالة)- أن المشكلة الأساسية التي واجهتهم بالنسبة للسكن تتمثل في استغلال الوسيط "الشخص الذي يتوسط بين البائع والمشتري" الذي وُصف من جانب تلك الحالات "بالطماع والجشع"، فضلاً عن ارتفاع الإيجارات، وارتفاع الأسعار بصفة عامة، وهو ما اتفق مع نتائج دراسة "عزة على شحاتة" حول المشكلات المتعلقة بسكن اللاجئين. أما الحالات الثماني الأخرى أكدت أيضاً ما أوضحته الحالات السابقة في هذا الشأن، ولكن على نحو مغاير، وهو أنها رأت أنه لا توجد مشكلة ليس بالنسبة للسكن فقط، بل لجميع أوضاع اللاجئين السودانيين في مصر، طالما يملك هؤلاء اللاجئين المال، مثلما أشارت الحالة رقم (٦) إلى أن: "المال هو أساس كل شيء

والحل موجود بوجوده". وكذلك أكدت الحالة رقم (١٣) أنه: "لا توجد أي مشكلة في وجود تمليك أو إيجار وأنت معك مال". وهو ما أوضحه Phillimore, Goodson حول ارتباط الإسكان بمدى القدرة على تحمل التكاليف.

- **الحصول على عمل:** سبق الإشارة إلى حصول أغلبية حالات الدراسة - باستثناء بعض الطالبات- على عمل في مصر، حتى إن عددًا منهم لم يكن يعمل في السودان، والتحقوا بأعمال في مصر، ولكن ما طبيعة المشكلات التي قد واجهتهم في البحث عن عمل؟ فقد تبين من خلال نتائج الدراسة أن في مقدمة المشكلات التي أوضحتها حالات الدراسة (٤٨) حالة، هو عدم توفر الدخل الثابت. وهناك من أرجع مشكلاتهم المتعلقة بالحصول على عمل، هو عدم المعرفة التامة بأماكن العمل، بل واختلاف الثقافات، واختلاف الظروف، فضلًا عن المشكلات المتعلقة بلغة التواصل، وهو ما يتفق مع دراسة "سلمى على سالم" التي قارنت بين اللاجئين الأفارقة، والسوريين، وأوضحت نتائجها أن اللاجئين السوريين اندمجوا بشكل أكثر فعالية من اللاجئين السودانيون في مصر؛ نظرًا للثقافة المشتركة بين مصر وسوريا. وأبرزت النتائج أن ست حالات قد أضافوا نوعية أخرى من المشكلات المتعلقة بالحصول على العمل، وهي عدم الثقة، وتفضيلهم العمل في المَحَال التي يمتلكها السودانيون أبناء وطنهم. وهو ما يتفق مع دراسة منظمة العمل الدولية، والتي أشارت نتائجها إلى الاستغلال الذي يتعرض له اللاجئون من ناحية، وكيف أتاحت الشبكات الاجتماعية التي كونتها حالات الدراسة مع أبناء وطنهم في الدولة المضيف مصر، قد سنحت لهم فرص العمل.

- **البُعد الاجتماعي لاندماج اللاجئين السودانيون "حالات الدراسة" في مصر:**

سوف نتناول فيما يلي في هذا الشأن مؤشرين أساسيين، مندرجين ضمن

وسائل الاندماج وفقاً لدليل Ager Strang، وهما التعليم والصحة، وذلك على النحو التالي:

- إتاحة الخدمات التعليمية:

يكفل القانون المصري تقديم الخدمات التعليمية لأبناء اللاجئين، فمن حقهم الالتحاق بالمدارس الحكومية دون تفرقة بينهم، وبين المواطنين المصريين. وتجدر الإشارة إلى أن السلطات المصرية تتيح للاجئين الوافدين من جنسيات عربية الحصول على إقامة، حتى يتمكنوا من التسجيل في المدارس. (اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، ٣)

وقد أوضحت جميع حالات الدراسة أن الالتحاق في المراحل الدراسية المختلفة ليست هناك مشكلات تعوقه، إلا في حالة عدم توفر المصروفات الدراسية التي أصبحت بالدولار، وإحدى الحالات التي عبرت عن هذه المشكلة الحالة رقم (٣٧) قائلة: " التعليم فيه زيادة الرسوم للوافدين السودانيين، مع أن قبل الحرب كان الوافد السوداني يدفع رسوم رمزية".

- إتاحة الخدمات الصحية:

تقدم الدولة المصرية خدمات الصحة للاجئين، وطالبي اللجوء على قدم المساواة مع المصريين بدون تفرقة، فقد نصت اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ الخاص بالتأمين الصحي الشامل، على أن تشمل منظومته الأجانب واللاجئين المقيمين في مصر. (اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، ٢٠٢٠)

وقد أشادت جميع حالات الدراسة بالخدمة الصحية المتوفرة لهم في مصر، كالحالة رقم (٣٧) التي أشارت قائلة: "لا أرى تمييز عندما أזור عيادة، أو مستشفى"، وعبرت أيضاً الحالة رقم (٣٨) عن عدم التمييز هذا قائلة: "الخدمة الصحية متوفرة بشكل ممتاز، بتعامل معاملة المصريين". وهو ما يتعارض مع ما ذكرته دراسة "عزة على شحاتة" حول عدم قدرة حصول اللاجئين السودانيين على الخدمات الصحية، إلا من خلال مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

أزمة اللاجئين بين التغير المناخي والنزاع السياسي: اللاجئين السودانيون في مصر نموذجًا

وهو ما يعني تحسن الخدمات الصحية المقدمة لهؤلاء اللاجئين في مصر عن السنوات الماضية، وقد تبين ذلك من خلال إدراجهم في الحملات الصحية، كحملة "١٠٠ مليون صحة". كما حرصت الحكومة المصرية منذ بداية أزمة كورونا على توفير الحماية والدعم للاجئين المتواجدين على أراضيها، وإتاحة جميع الخدمات الصحية والطبية لهم على قدم المساواة مع المواطنين ضمن الجهود الوطنية لمواجهة الوباء. (اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، ٢٠٢٠)

ج- الآليات التي يستند إليها اللاجئين السودانيون (حالات الدراسة) لمواجهة أزماتهم:

جاءت في مقدمة الآليات التي تستند إليها حالات الدراسة، لمواجهة أزماتهم، الجهات المعنية بشؤون اللاجئين، وأهمها مكتب المفوضية، السفارة السودانية بالقاهرة. وقد أكدت جميع حالات الدراسة أن مكتب المفوضية أدى دورًا حيويًا في مساعدتهم، وحمايتهم في الدولة المضيفة. كما أشارت عدة حالات لدور السفارة أيضًا في المشكلات المتعلقة بالإجراءات التي قد تعرقل الحصول على بعض الخدمات، كالإجراءات المتعلقة بالحصول على إقامة؛ للحصول على بعض الخدمات التعليمية. كما أوضحت الحالة رقم (٥) أن هناك عدة منظمات عالمية ساعدت السودانيون في مصر كاليونيسيف.

ويمكن هنا التطرق إلى الروابط الاجتماعية (سواءً بين اللاجئين وأبناء بلادهم أو أبناء الدولة المضيفة) المدرجة في دليل Ager, Strang لدعائم ومتطلبات الاندماج، باعتبارها من أهم الآليات التي يمكن أن يستند إليها اللاجئ لمواجهة أزمته داخل الدولة المضيفة. فما إذا كانت هناك مساندة من قبل اللاجئين السودانيون لبعضهم البعض، فقد أشارت أغلبية حالات الدراسة أن المساندة فيما بينهم مساندة معنوية، كتقديم المشورة، والدعم النفسي، ولكن المساندة المادية تكون في أضيق الحدود، كما تتمثل المساندة فيما بينهم في توفير فرص العمل لهم، وهو ما يتفق مع سبق أن أوضحته دراسة منظمة العمل الدولية حول أن شبكة العلاقات الاجتماعية من اللاجئين وفرت فرص عمل لهم.

كما أشارت حالتان إلى أنهما كانا يتلقيان مساعدات من أقاربهما الذين بقوا في السودان، وكذلك كانا دائمي السفر إلى السودان، ولكن بعد أزمة كورونا قد أثرت بالطبع على سفرهما من ناحية، والحرب أدت إلى قطع الاتصال بينهما وبين الباقين من أقاربهما في السودان.

ومن ناحية أخرى، أشارت الحالة رقم (٣٩) إلى أن المصريين يساندون اللاجئين السودانيين أكثر من مساندة هؤلاء اللاجئين لبعضهم البعض.

ويوضح ما سبق أنه على الرغم مما قد يواجهه اللاجئون السودانيون (حالات الدراسة) في مصر من أزمات، أبرزها غلاء الإيجارات، وارتفاع مصروفات التعليم، واختلاف الثقافات (كما أشارت بعض الحالات) إلا أن مؤشرات اندماجهم في المجتمع المصري، تعكس اندماج أغليبيتهم بشكل ملحوظ، وهو ما تبيين من اندماجهم في سوق العمل - غير الرسمي تحديداً- وتلقيهم للخدمات التعليمية والصحية.

٤- مقترحات اللاجئين السودانيين (حالات الدراسة) لحل أزمة بلدهم السودان وعودتهم إليها:

أكدت جميع حالات الدراسة أن عودتهم إلى السودان مرهونة بعودة الاستقرار والأمن بها، وانتهاء الحرب، والرجوع للمشروعات التنموية - على حد تعبير بعض الحالات - وقد أوضحت الحالات أن سبل تحقيق ذلك يعتمد على السودانيين أنفسهم، مثلما أشارت الحالة رقم (٣٨) إلى أنه: " لا تحل الأزمات في السودان إلا بتوحيد الجيش، وتكون هناك قوة مسلحة واحدة، وهي القوات المسلحة السودانية، وحل الميليشيا المتمردة التي تسمى بالدعم السريع، وحل جميع الأحزاب المشكلة في البلاد مثل حزب قوى الحرية والتغيير". في حين رأى عدد من حالات الدراسة ضرورة التدخل الدولي لإنهاء تلك النزاعات السياسية. كما وقد سبق أن أشارت دراستنا "Komannskog"، و"Bronkhotst" إلى أهمية دعم المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية المعنية بتداعيات تغير المناخ في القارة الإفريقية.

خاتمة: استخلاصات نتائج الدراسة:

- عكست أزمة السودان ملامح مجتمع المخاطر العالمي الذي نحيا فيه، حيث لعب فيه تغير المناخ دورًا محوريًا، وذلك بتعاظم تداعياته في ظل عدم توافر تدابير مواجهته؛ نظرًا لضعف، وهشاشة الدولة من الناحيتين الاقتصادية، والسياسية.

- اتفقت تصورات اللاجئين السودانيين (من حالات الدراسة) للعلاقة بين تغير المناخ والنزاع السياسي مع ما أوضحتها كوبي، حول أن تغير المناخ كان بمثابة "عامل مضاعف للتهديدات"، أي أدى إلى تفاقم دوافع الصراع، وإن لم يكن سببًا مباشرًا له. وذلك من خلال ما أشار إليه هؤلاء اللاجئين بأن تغير المناخ قد أدى إلى مضاعفة أسباب النزاع السياسي المتمثلة في: التدهور الاقتصادي، ودمار الأراضي الزراعية، وسوء إدارة المياه، النزاعات المسلحة على الموارد المحدودة. وقد كانت تلك الأسباب موجودة قبل تغير المناخ، أي أنه لم يكن سببًا مباشرًا لها.

- تعد التجربة التي خاضها اللاجئين السودانيون من أهم تداعيات علاقة تغير المناخ بالنزاعات السياسية، بدايةً من معاناتهم داخل بلادهم من آثار ذلك التفاعل، (حيث كان محل إقامتهم في السودان هو الأكثر تضررًا من باقي ولاياتها) مرورًا بلجوءهم لدولة أخرى، وانتهاءً بوضعهم، ومدى اندماجهم في الدولة المضيفة.

- يحظى اللاجئين السودانيون (حالات الدراسة) بقدر كبير من الاندماج الاجتماعي في المجتمع المصري، ولا يعني ذلك أنهم لم يواجهوا أزمات - وفقًا لأبعاد أو مؤشرات الاندماج الاجتماعي سواءً الاقتصادية أو الاجتماعية، وهو ما تضمنه أيضًا دليل كل من Ager, Strang حول متطلبات الاندماج - فإنه من شأن توافر آليات لمواجهة تلك الأزمات، أن يعزز الشعور بالاندماج الاجتماعي لدى هؤلاء اللاجئين، كما لم ينطبق ما أُطلق عليه بالخمول القسري.

- أكد بعض اللاجئين السودانيون (حالات الدراسة) بأنه لا توجد مشكلات لدى أي لاجئ طالما لديه المال، ومن ثمّ تنبع أزمات هؤلاء اللاجئين من الناحية الاقتصادية في المقام الأول، كارتفاع إيجارات السكن، عدم توفر دخل ثابت، ارتفاع المصروفات الدراسية. وليست من الناحية الثقافية وإن كان قد تطرق إليها عدد قليل من الحالات التي أشارت إلى المشكلات المتعلقة باختلاف الثقافات، ولغة التواصل، والتي عرقلت حصولهم على عمل.

- تأتي في مقدمة الآليات التي يستند إليها اللاجئون السودانيون (حالات الدراسة) الجهات المعنية بحمايتهم في الدول المضيفة، كالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، والسفارة السودانية بالقاهرة، فضلاً عن مساندة السودانيون أنفسهم، ولا سيما في توفير فرص العمل، ومساندة المصريين أيضاً.

- أوضح اللاجئون السودانيون عن أن عودتهم إلى بلدهم، مرهونة بانتهاء النزاعات السياسية، واستعادة الاستقرار السياسي الذي يُعد حجر أساس؛ لتحقيق الأمن، والرجوع للمشروعات التنموية المنشودة.

وبناءً على ما سبق توصي هذه الدراسة بإجراء المزيد من الأوراق البحثية التي تتناول الآثار المترتبة على تغير المناخ، وخاصة في الدول النامية- الأكثر تضرراً - للتعرف على أبعاد هذه الآثار، وبالتالي إمداد نتائجها للجهات المسؤولة في تلك الدول. وكذلك ضرورة استمرار دعم جهود الجهات المعنية بحماية شئون اللاجئين، الذي سينعكس بالإيجاب على حماية أمن الدولة المصرية، وخاصة مع تزايد توافدهم إليها، وذلك من خلال تضافر جهود الدولة، ومنظمات المجتمع المدني معاً.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

- ١- أنتوني جيدنز (٢٠٠٥). علم الاجتماع، (ترجمة) فايز الصياغ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- ٢- أولش بيك (٢٠٠٦). مجتمع المخاطر العالمي: بحثًا عن الأمان المفقود، (ترجمة) علا عادل، هند إبراهيم، بسنت حسن، القاهرة، المركز القومي للترجمة.
- ٣- أيمن الزهيري (٢٠٢٤). الهجرة المناخية: استكشاف التفاعل بين تغير المناخ والتنقل البشري، المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية، العدد التاسع، ١٧-١٤.
- ٤- البرير عثمان محمد (٢٠٠٠). خطة طوارئ لمكافحة الفيضانات دراسة حالة: الخرطوم الكبرى، المجلة العلمية بكلية الآداب، العدد الثالث عشر، ١٧٩-٢٠٩.
- ٥- بشار محمد عويد (٢٠٢٢). التغيرات المناخية وأثرها في بعض المشكلات السياسية الدولية: حوض بحيرة تشاد نموذجًا، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد الثمانون، ٤٤-٣.
- ٦- جون سكوت وجوردون مارشال (٢٠١١). موسوعة علم الاجتماع، (ترجمة: محمد الجوهري)، القاهرة، المركز القومي للترجمة.
- ٧- حسناء العربي (٢٠٢٢). الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للجاليات المهاجرة، دراسة ميدانية على عينة من السوريين بمدينة السادس من أكتوبر، المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية، مج ٦، العدد السادس، ٨٩-٥٦.
- ٨- رشا عطوة عبد الحكيم وباسم خالد (٢٠٢٣). انعكاسات ظاهرة التغيرات المناخية على الصراعات الداخلية في إفريقيا، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد العشرون، ٣٥-٦.
- ٩- سلمى علي سالم (٢٠١٧). اندماج اللاجئين في المجتمعات المضيفة: دراسة مقارنة بين الأفارقة والسوريين في المجتمع المصري، برلين، المركز الديمقراطي العربي.
- ١٠- سوسن الشريف (٢٠٢٠). أوضاع المهاجرين السوريين في مصر: الفرص والتحديات، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٨٢-٩٩.
- ١١- عزة على شحاتة فرج (٢٠٠٨). مشكلات اللاجئين في القاهرة، المؤتمر العلمي الدولي الحادي والعشرون للخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، مج ١٤، ٦٩٠٤ - ٦٩٢٨.

- ١٢- محمد صادق إسماعيل (٢٠٢٢). العمل العربي الجماعي وجهود جامعة الدول العربية في الحد من التأثيرات المناخية، آفاق عربية وإقليمية، العدد الحادي عشر، ٥٥-٧٧.
- ١٣- منظمة العمل الدولية وبرنامج آفاق (٢٠٢٣). مراجعة السياسات الوطنية والأطر التشريعية والتنظيمية والممارسات في مصر: دراسة خط أساس حول وصول اللاجئين وطالبي اللجوء إلى سوق العمل، جنيف، منظمة العمل الدولي.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

- 1- Alastair Ager, Alison Strang (2008). Understanding Integration: A Conceptual Framework, **Journal of Refugee Studies**, Vol .21. No .2, Oxford University Press.
- 2- Apap, Joanna (2019), **The Concept of Climate Refugee Toward A Possible Definition**, European Parliament Research Service.
- 2- Bastola, Sunil, (2022). **Social Integration of Refugees. Study of Third country Resettled Bhutanese Women in Norways**, Thesis for The Master's Programme in Human Rights and Multiculturalism, SN University of South- Eastern Norway.
- 3- Baeza, Jesus Verdu (2023). Climate Refugees, Human Rights and Principle of Non-Refoulement, Europe Mediterranean, **Journal of International law and International Relations**, Issue 11, 1-23.
- 4- Bronkhorst, Salame (2011). **Climate Change and Conflict: Lessons for Conflict Resolution from The Southern Sahel of Sudan**, Swedish international Development Cooperative of Agency and The African Center for The Constructive Resolution of Disputes.
- 5- Jayawardhan, Shwetal (2017). Vulnerability and Climate Change Induced Human Displacement, **The Journal of Sustainable Development**, Vol 17, ISSu 1, 103-142.
- 6- Kolmannskog, Vikram (2009). **Climate Change, Disaster Displacement and Migration: Initial Evidence from Africa**, UNHCR, The UN Refugee Agency.

أزمة اللاجئين بين التغير المناخي والنزاع السياسي: اللاجئين السودانيون في مصر نموذجًا

- 7- Koubi, Vally (2019). Climate Change and Conflict, **Annual Review of Political Science**, 343-360.
- 8- Smith, Evan Gray (2020). **Climate Change and Conflict. The Darfur Conflict and Syrian Civil War**, Ph.D Department of Political Science, College of Arts and Sciences.
- 9- Steputat, Finn, Sorensen, Ninna Nyberg (2014). **Sociology and Forced Migration**, Op uncorrected prof first proffs.,.
- 10- Zingg, Sarah (2021). Exploring The Climate Change - Conflict Mobility Nexus, **Migration Research Series**, No 70, International Organization of Migration.

ثالثًا- المواقع الإلكترونية:

- ١- اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان (٢٠٢٠). تقرير عن الجهود الوطنية لاستضافة اللاجئين وطالبي اللجوء في مصر بمناسبة يوم اللاجئ العالمي (٢٠ يونيو): تقارير الأيام الدولية لحقوق الإنسان، ١٧ يونيو. <https://sschr.gov.eg>
- 2- CGIAR Focus Climate Security (2023). **How Does Climate Exacerbate Root Causes of Conflict in Sudan? Climate Security Pathway Analysis**. Fact Sheet 21, www.climatesecurity.cgiar.org
- 3- Scottish Refugee Council, **Integration Literature Review (22)**
<https://www.ScottishRefugeeCouncil.org.uk>
- 4- Ukadi (2012) **Climate, Environment and security in Sudan, Case study Africa 14**, www.bbc.co.uk/news/world.
- 5- <https://www.Unhcr.org>
- 6- United Nations, Sudan, 2021, <https://sudan.un.org>
- 7- <https://www.skynewsarabia.com>.